أزمات التنمية السياسية في الواقع العربي ـ السودان نموذجا

د. نهاد أحمد مكرم عبد الصمد

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية جامعة الملك سعود

nehadmakram@yahoo.com

تاريخ التقديم للنشر: ٢٠٢١/٣/٢٩ تاريخ القبول للنشر: ٢٠٢١/٤/٣٠

الملخص.

يعد التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في الدول العربية من الشواغل التي بات يموج بها الفكر العربي، حيث أنه لا يوجد صيغ جاهزة للديمقراطية تصلح في كافة المجتمعات، ومما لا شك فيه أن مرحلة التحول هذه تواجه العديد من المخاطر والصعوبات خاصة؛ وأن المجتمعات العربية لم تتجاوز بعد مرحلة الحداثة. ففي عالمنا العربي ما زالت هناك بعض المعوقات والتي قد ترتبط بالخصوصية، رافضة وبشكل يكاد يكون قاطع الأطر الديمقراطية، تحت ذريعة أنها تنبع من ظروف غير ظروفنا وتراثنا. لهذا؛ يبدو العالم العربي عالما يجد نفسه أسير معادلات سياسية مستحيلة، إذ أنّ الإدراك السياسي يبدو مقتصرا على الإدانة الخطابية للمؤامرات الخارجية، دون النظر إلى حل كثير من الأزمات والمعوقات؛ والتي أصطلح على تسميتها في الفقه السياسي بأزمات التنمية السياسية. وتعتبر أزمة التكامل أو الاندماج الوطني في السودان أحد النماذج المعبرة عن أزمات التنمية السياسية كما في الأدبيات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية – الاندماج الوطني ـ الحداثة ـ التخلف ـ التغريب ـ التكامل السياسي.

Abstract

Democratic transformation and political reform in Arab countries are of the concerns of Arab thought. There are no ready-made formulas for democracy that work in all societies, and there is no doubt that this stage of transformation faces a lot of problems, especially since those Arab societies have not yet passed the stage of modernity. In our Arab world, there are some difficulties are related to the privacy that rejects the

democratic frameworks which come from different cultures. Therefore, the Arab world finds itself faced with impossible policies. And the political perception like that seems limited to condemning the others, who considered the source of crises, this happens without looking to solve the problems and remove obstacles. Political science gives us a definition to these crises, as the crises of political development. The crisis of integration in Sudan is one of the examples of these crises.

Keyword

Integration- Political development- Modernity -Westernization - Sudan crises.

مقدمــة

يشير العديد من الباحثين والأكاديميين المهتمين بحقل التنمية السياسية إلى كونها تهدف لتطبيق استراتيجية سياسية ما، تسعى من خلالها إلى تطوير أو علاج الضعف السياسي داخل جسد الدولة، متطلعة دائما إلى إرساء حالة من الاستقرار يمكن من خلالها تحقيق التوازن المطلوب في مباشرة الحياة السياسية الذي ينعكس بطبيعة الحال على بناء النظم الاجتماعية وإدارة المجتمع بشكل صحيح. تعرف التنمية السياسية بأنها عبارةٌ عن مجموعةٍ من الوسائل التي تستخدمها الدول في تطويرِ سياستها الداخليّة والخارجية إلا أن بعض المشتغلين بحقل التنمية السياسية وفقا لتوجهاتهم وآرائهم الأكاديمية قد اتخذوا سبلا للربط بين تطبيق الديموقراطية وتحقيق التنمية السياسية بشكل واسع وآخرون اعتبروا أن التحديث مرادفا للتغريب، بل ارتكن بعضهم أمثال هنتجتون إلى التركيز على سمات النظم السياسية الليبرالية دون النظر إلى بنية المجتمع السياسي ،حين أشار إلى أنه على دول العالم الثالث إن هي ارادت بلوغ الحداثة السياسية أن تحاكي نظم العالم الغربي المعاصر. على الجانب الأخر يرى البعض أن التخلف والحداثة بطبيعة الحال ليسا مرتبطين بطبيعة النظم السياسية بل ببنية المجتمع السياسي ذاته، لذا تتفق بعض من هذه الآراء على أن ما تقدمه تلك المنظورات تعد رؤى قاصرة في تحليل أزمات التنمية السياسية.

أهمية البحث: تنطلق من الاهتمام بالتنمية السياسية كونها تعبر عن عملية التحول الديمقراطي كمسألة اجتماعية / سياسية. تهدف في الأساس إلى إحداث نوع من الاستقرار السياسي والاندماج

الوطني، والتي هي بطبيعة الحال ترتبط بمسألة التنمية الشاملة في مختلف الميادين، حتى يمكن القول إن التحولات الديمقراطية في بلد ما يعد معياراً لقياس مستوى حراكه على المسار التنموي.[١]

الهدف من البحث: يهدف البحث إلى محاولة الإجابة على بعض التساؤلات هي: -

١-هل هناك علاقة ارتباطية بين التحول الديمقراطي والتنمية السياسية؟

٢-هل يمكن القول إن هناك علاقة تكاد تكون طردية بين تعاظم أزمات التنمية السياسية في النظم السياسية العربية وصعوبة استغلال القدرات الخاصة بالنظام؟

٣-كيف يمكن تقييم دور النظم السياسية من خلال تطبيق قدرات النظام؟

٤-ما هي العلاقة الترابطية بين أزمة التكامل في السودان وقدرات النظام الحاكم؟

إشكالية البحث: تعد مشكلة التكامل بجوانبها السياسية والاجتماعية أحد أزمات التنمية السياسية، لازلت تعاني منها العديد من الدول تحديدا بعض الأنظمة العربية. بحيث يصبح إعادة بناء الدولة في المفهوم السياسي العربي المعاصر من زاوية كونها تعكس الكثير من التناقضات الاجتماعية والاختلالات في توازنات القوى داخلها، الطريق الصحيح تجاه التحول الديمقراطي الحقيقي.

منهج البحث: تم الاستعانة بالاقتراب الوظيفي النظمي، كأحد اهم المناهج التي يمكن الاستناد إليها في دراسة وتحليل أزمات التنمية السياسية؛ من خلال اعتبار النظام السياسي مجموعة من الأبنية لها تخصص وظيفي تسع للحفاظ على استمراريتها من خلال التطور وذلك باختبار مجموعة من القدرات كالقدرة الاستخراجية والتنظيمية، والتوزيعية، وقدرات الاستجابة، بالإضافة إلى القدرة الرمزية.

---

[١] تبدو ضرورة البحث في قضية التحول الديمقراطي على المستوى العربي ضرورة جوهرية بالنظر إلى ما آلت إليه الأمور عالميا. ففي عام ١٩٧٥ كانت الدول العربية تشكل نسبة ١١% من الدول غير الديمقراطية في العالم، أما في عام ٢٠٠٥، وباستخدام نفس المؤشرات، فإنها تمثل حوالي ٣٥% بما يعني أن موجة التحول الديمقراطي الثالثة لم تنل من الدول العربية بالقدر الذي يجعل أي دولة عربية تلبي خصائص النظم الديمقراطية الناشئة emerging democracies ناهيك عن الديمقراطيات الراسخة consolidated democracies.وهذا ما جعل البعض يتحدث عن عجز ما في التطبيق العربي للديمقراطية.

تقسيمات البحث: ينقسم البحث إلى مبحثين؛ الأول: يتناول إشكالية التنمية في الأنظمة العربية، أما الثاني: فيقدم دراسة تطبيقه على أحد تلك الأنظمة – السودان-كأحد النماذج التي تتضح فيها جذور أزمة التكامل كمعوق لعملية التنمية؛ حيث أن السودان يجمع بين طياته العديد من الثقافات والتناقضات والموروثات التي يثار حولها الجدل خاصة بين ما هو عربي وأفريقي، وما هو إسلامي ومسيحي.

المبحث الأول: إشكالية التنمية في الأنظمة العربية.

تثار دعاوى التنمية في مواجهة التخلف ، و من المهم الإشارة إلى أن مفهوم التنمية هو مفهوم مركب متعدد الجوانب ،لا يوجد تحديد علمي دقيق له وإن كانت أدبيات التنمية قد أجمعت على أن التنمية تعنى التغيير الذى يشمل الإنسان والمجتمع والدولة ، ويتغلل في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .(١) إلا أن هناك العديد من الأراء تقصر عملية التنمية على الجوانب الاقتصادية وتفسر ذلك الآراء المختلفة حول علاقة التنمية الاقتصادية بالديمقراطية، إذ إن هناك من يقول إن الديمقراطية من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما هناك من يقول إنها ليست شرطاً ضرورياً ولا كافيا لحدوث التنمية.

وفي فترة الستينيات من القرن الماضي كان الفكر الاقتصادي يتبنى مقولة أن الحرية السياسية (أي الديمقراطية ممثلة في التعددية الحزبية والمحاسبة والمسؤولية وحرية التعبير والرأي) تعوق التنمية وتخفض معدل النمو، أي أن قبول مساحة أقل من الديمقراطية يمكّن الدولة من تحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى.

ومنبع الخلاف في الرأي -كما يرى الكثير من الباحثين ـ يعود إلى الأفق الزمني الذي من خلاله يتم الحكم على هذا الموضوع، لأن بعض الدول شهدت ارتفاعاً في معدلات التنمية الاقتصادية في ظل نظم حكم دكتاتورية لا تعرف التعددية الحزبية، ومثال ذلك الاتحاد السوفياتي في عشرينيات القرن الماضي. (٢) فقد كان النمو الاقتصادي السريع الذي حققه سبباً رئيسا في تبني كثير من الدول النامية لنموذج شمولية القطاع العام، واشتراكية النظام السياسي الذي يعتمد نظام الحزب

[1]::little Brown and company ,1966) p.15. Lucian Pye,Aspects of political (Boston

[٢] ريتشارد هيجوت، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١، ص ١٣١:١٢٠

الواحد. وعلى الجانب الآخر نجد أن دولاً نامية أخرى تبنت النموذج الديمقراطي ولم تحقق معدلات تنمية مرتفعة في البداية، إلا أن مستواها الاقتصادي والاجتماعي تحسن بشكل ملحوظ.[١]

ومن المهم أن نشير إلى رأى بعض الأكاديميين في الربط بين الديمقراطية والتنمية السياسية: -

لما كانت الديمقراطية هي الإطار الذي تتعزز في ظله شرعية الحكم، وهي الحاضنة الطبيعية التي تعيش التنمية السياسية وتزدهر في كنفها. فإن الالتزام بمبدأ تداول السلطة بطريقة سلمية، يعد حجر الأساس الذي تقوم عليه التنمية السياسية، وذلك من خلال ممارسة عملية الانتخاب بطريقة ديمقراطية في ظل سيادة القانون، وقيام مجالس نيابية منتخبة انتخاباً صحيحاً تمثل المصالح الحقيقية للشعب، وتقوم بدورها الدستوري في التشريع ومراقبة أداء السلطة التنفيذية، والسياسي والاقتصادي والإداري بكفاءة.

وبناءً عليه فإن التنمية السياسية الناجحة وفق مختلف المعايير، هي التي تعبر عن المضامين الحقيقية للنظام الديمقراطي بكل مكوناته، حيث تعطي مضموناً حقيقياً للانتخابات النيابية والمحلية، وتتعامل مع التعددية الفكرية والسياسية انطلاقاً من حق المواطنة، وتفتح المجال واسعاً وبجدية وإيمان، أمام القوى السياسية والاجتماعية، لتشارك فعلاً وعن قناعة ورضا في بناء المؤسسات الديمقراطية للدولة، وتضطلع بدورها في التنمية. بهذا المعنى تتطلع التنمية سياسية من حيث المبدأ، إلى وجود معارضة سياسية ملتزمة بالدستور، وبشروط العملية الديمقراطية وسيادة القانون والنظام، وتتمتع بمساحة واضحة من حرية الممارسة دون عوائق، وبحيث يتم التعامل معها على جميع الأصعدة والمستويات، باعتبارها جزءاً من الشرعية الوطنية.

ومما لا شك فيه أن التنمية السياسية بهذه الأبعاد والمضامين، تنمو وتتعزز قواعدها في ظل مجتمع موحد تسود فيه ثقافة الحوار والتسامح والاعتراف بالآخر واحترام التعدد. كما أن التنمية السياسية القابلة للحياة والتطور، تحتاج إلى تربية وطنية تعلى قيم العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان، وهي أيضاً تتطلب ثقافة سياسية واعية على كل المستويات. وفي جميع الأحوال فإن نجاح التنمية السياسية بالمفهوم الديمقراطي، يقاس إلى حد

[١] سلطان أبو على، الديمقراطية والتنمية في مصر، دار العين، ط١، ٢٠٠٧، ص ١٣: ٢٢

كبير بقدرة النظام السياسي على توحيد المجتمع بكل فئاته وأطيافه، واستيعاب القوى الاجتماعية والسياسية في إطار ما يسمى بالاندماج الوطني. (١)

أدوات التنمية السياسية.

هناك العديد من أدوات تحقيق التنمية السياسية يمكن تقسيمها إلى: -

١- أدوات ترتبط بالثقافة السياسية

تعد الثقافة السياسية جزءًا من الثقافة العامة للمجتمع وإن كانت تتسم بشيء من الاستقلالية داخله ، فإن القيم التي تحويها الثقافة السياسية للمجتمع تتنقل عبر عملية التنشئة السياسية وهى العملية التي يتم بواسطتها "إدخال القيم الثقافية السياسية لنسق القيم لدى أفراد المجتمع".(٢) إلا أن الثقافة لا تعنى فقط القيم التي تدفع إلى الدينامية والاندماج والمبادرة والمشاركة والرشد و إنما تعنى أيضا التقدم العلمي والتكنولوجي والاتصال بما ينطوي علية من تفاعل مع الأخرين والانفتاح على المجتمعات الأخرى كما تعنى أيضا الانتشار بمعنى نقل أو انتقال النماذج الثقافية المختلفة من الدول والمجتمعات المتقدمة إلى الدول والمجتمعات النامية .(٣)

وقد قدم كل من ألموند وفيربا أحد أهم الدراسات التي تناولت مفهوم الثقافة السياسية من خلال استخدام التحليل النفسي لتحديد توجهات الأفراد الأساسية حيال أربعة محكات أو موضوعات هي النظام السياسي عامة، النشاط السياسي للمواطنين مثل الترشيح والانتخابات (جانب المدخلات)، والنشاط الحكومي مثل تقديم المساعدات الاقتصادية وتنظيم شئون الأفراد ورعاية مصالحهم (جانب المخرجات)، واخيرا تصور الأفراد عن ذواتهم كمشاركين في العملية السياسية.

ومن خلال المزج بين هذه المتغيرات الثلاثة أمكن رصد ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية : الثقافة السياسية الضيقة (parochial) وهى التي تسود مجتمعا ما إذا كان أفراده لا يملكون حدا أدنى

---

[١] التنمية السياسية والديمقراطية،٢٠-١٠-٢٠١٩
https://www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=572763

[٢] على الدين هلال ونفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠٠، ص ١٢٢.
ولمزيد من التفاصيل عن مفهوم الثقافة السياسية أنظر في:
Peter H.Merkel, Modern comparative politics, Modern politics series (New York: Holt, Rinehart and Winston,1970,p.p 150:154.
-كمال المنوفى، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية (بيروت: دار بن خلدون ١٩٨٠) ، ص١٥١:١٤٩.

[٣] سيد أبو ضيف أحمد، ثقافة المشاركة دراسة في التنمية السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧، ص ١٤

من المعرفة أو القدرة أو الرغبة في إصدار أحكام تجاه كل من المحكات الأربعة .النوع الثاني وهو الثقافة السياسية التابعة (subject) وتجسدها المجتمعات التي تعانى شأنها شأن النموذج السابق من تواضع إسهام المواطنين في المدخلات السياسية إلا أنهم على معرفة تامة بالنظام السياسي ومخرجاته وبقواعد اللعبة السياسية إنما ينبع عزوفهم عن المشاركة من إدراكهم عدم جدواها. أما النوع الثالث ألا وهو المشاركة (participant) فهو يرتبط بمعرفة الجماهير ووعيها بالنظام السياسي في حركته وقواعده ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وبالأفراد كمشاركين ويسود هذا النمط في المجتمعات الديمقراطية التي يكون للرأي العام فيها دور مؤثر سواء من خلال المؤسسات التي تعبر عنها مثل الأحزاب وجماعات الضغط أو من خلال إجراءات التصويت والترشيح في الانتخابات واستطلاعات الرأي...الخ. وفى النهاية يشير كل من ألموند وفيربا إلى أنه لا يوجد نوعا نقيا من تلك النماذج ولكن في العادة ما يحدث مزجا مختلطا بينها.[١]

وبإلقاء الضوء على الأنظمة السياسية العربية نجد أن المجتمع العربي يتمتع بمخزون تاريخي وحضارة خاصة من الحضارة العربية والإسلامية، إلا أنه يمكن تحديد أهم خصائصه الثقافية من خلال تحديد مواقفه تجاه ثلاث قضايا: -

أولا قضية الانتماء أو الهوية.

فالانتماء علاقة نفسية في المقام الأول وهو شعور الإنسان بالانخراط في جماعة بشرية ما واعتناقه لرموزها وتقاليدها، هذا الشعور يعطيه ذاتية ثقافية وخصوصية ما. وتنطلق قضية الانتماء من خلال التعامل مع العديد من الدوائر والتنسيق فيما بينها بداية دائرة الأسرة ثم العشيرة ثم القبيلة أو الجماعات الدينية والطائفية ثم مستوى الأمة والوطن. إلا أنه في المجتمعات النامية ومنها المجتمعات العربية نجد أن قيمة الولاء التحتية (دون الدولة) تكون من القوة بحيث تتنافس مع الولاء للدولة ويظهر هذا بوضوح في المجتمعات التعددية مما يؤدى إلى اندلاع الحروب الأهلية ويخلق ما يعرف بأزمة الهوية identity. (٢)

ثانيا قضية المشاركة.

ويقصد بها تحديدا الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف التأثير في العملية السياسية ومن مظاهرها التصويت وحضور المؤتمرات والندوات ومطالعة الصحف وبيانات

[1] Gabriel A.Almond and Sidney Verba,The civic culture:political Attitudes and Democracy in Five Nations(Princeton, NJ:Princeton university press,1963),p.p 56:94.

[٢] على الدين هلال ونفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مرجع سابق، ص ١٢٦:١٢٧

الأحزاب وبرامجها والاتصال بالجهات الرسمية والانخراط في المؤسسات الوسيطة كالأحزاب والنقابات والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب. (١) وقد يلجأ الفرد إلى المشاركة بوسائل أخرى عندما يشعر أن الوسائل القانونية غير ذات فاعلية.

وتصنف المجتمعات العربية على أنها ذات ثقافة سياسية ضيقة في إطار المشاركة فتتسم المشاركة في تلك المجتمعات بأنها شكلية وموسمية وغير فاعلة كما أنها مشاركة متقطعة ليس لها شكلا منتظما بمعنى أنها ترتبط أكثر بعملية التعبئة الاجتماعية أثناء الأزمات منها بالمبادرات الفردية بحيث يعود الفرد بعدها إلى السلبية.

ويشير الدكتور كمال المنوفى إلى أن ظاهرة السلبية في المجتمعات العربية لا تقتصر على جماعة بذاتها فهي تنتشر بين الفقراء والأغنياء والمتعلمين وغير المتعلمين كما أنه من المفارقة أن السلوك الفعلي للجماهير التي قد تحجم عن المشاركة شعورا منها بعدم جدواها قد تشارك في إطار ما يعرف بتزييف الوعي السياسي. (٢) وقد أرجع أحد الباحثين إخفاق النظم السياسية العربية في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحقيق الديمقراطية إلى مجموعة معقدة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية مثل التفاوت الحاد في توزيع الدخول وانتشار الأمية وانخفاض الوعي السياسي وضعف المشاركة الاجتماعية وتقلص الطبقة الوسطى. (٣)

ثالثا علاقة الدين بالولاء القومي.

يشكل الدين أحد القيم الثقافية التي في إطارها يجعل المرء من العقيدة كما يفهمها محددا رئيسا للسلوك الاجتماعي والسياسي وهو أمر يتوقف على طبيعة هذا الدين من حيث المجالات التي يتدخل فيها وعلى مدى تدين الفرد والتزامه بتعاليم دينة وهذا يندرج تحت الظروف البيئية التي تساهم في التنشئة السياسية لأفراد المجتمع. وتعرف التنشئة على إنها عملية التفاعل الاجتماعي التي يتم من خلالها تكوين الوليد البشرى وتشكيله وتزويده بالمعايير الاجتماعية، بحيث يتخذ مكاناً معيناً في نظام الأدوار الاجتماعية، ويكتسب شخصيته، أو بمعنى أخر هي العملية التي يتم من خلالها تكييف الفرد مع بيئته الاجتماعية بحيث يصبح عضواً معترفاً به ومتعاوناً مع

[١] أحمد محمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الاسكندرية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٥م، ص ٥٢:٥٣

[٢] كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، المستقبل العربي، السنة ٨ العدد ٨٠، أكتوبر ١٩٨٥، ص ٦٨.

[٣] جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي في على الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ١١٤:١١٧.

الآخرين. وهو مصطلح يستخدم للإشارة الى الطريقة التي يتعلم بها الاطفال قيم واتجاهات مجتمعهم وما ينتظر ان يقوموا به من أدوار عند الكبر. ويعرفها البعض على انها تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها ثقافة ومعايير جماعته في السلوك الاجتماعي وهي عملية لا تحدث لفترة معينة ثم تتوقف ولكنها مستمرة وممتدة وعلية فأن هناك اتجاهين للنظر إلى مفهوم التنشئة؛ **الأول**: ينظر إلى التنشئة كعملية يتم بمقتضاها يتم تلقين الفرد مجموعة من القيم والمعايير المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها.

الثاني: ينظر إلى التنشئة على أنها عملية من خلالها يكتسب الفرد تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له. (١) ويصبح الدين بذلك مؤثرا على الحياة المجتمعية بشكل عام والحياة السياسية بشكل خاص فإما أن يكون عاملا هاما من عوامل الاندماج القومي، وإما أن يكون ذو طابع أممي ذو مشروع عالمي. (٢)

٢ـ أدوات ترتبط بالمؤسسات والتنظيمات السياسية.

يتجسد النظام السياسي ماديا في عدد من المؤسسات اللازمة لتلقى احتياجات ومطالب الجماهير وتجميع هذه المطالب ثم صياغة السياسة العامة اللازمة لإشباعها وتنفيذ هذه السياسة ووضعها موضع التطبيق وبدون وجود هذه المؤسسات أو في ظل وجود مؤسسات شكلية أو غير فاعلة مما يحدث تراكم للمطالب دون إشباع مما يزيد من الضغوط التي تمارسها مختلف جماعات الضغط والمصالح على النظام السياسي وتبرز الحاجة إلى التغيير أو إسقاط النخب الحاكمة وبذلك فإن بناء المؤسسات يمثل الخطوة الأولى وحجر الأساس في عملية التنمية السياسية .هذا البناء يجب أن يشمل مختلف مؤسسات النظام سواء كانت حكومية كبناء البيروقراطية اللازمة لتنفيذ السياسة أو المؤسسات التمثيلية اللازمة لصياغة وإعداد هذه السياسة أو المؤسسات غير حكومية كالنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية وهى لا غنى عنها لبلورة مطالب القطاعات التي تمثلها والتعبير عن هذه المطالب.

---

[١] موسوعة الشباب السياسية، المشاركة بين الثقافة والتنشئة
www.ndp.org.eg/downloads/politics/2.doc

[٢] بيرتراند بادي، ترجمة محمد نوري المهدوي، التنمية السياسية، تالة للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص ٥٤:٦٢
للمزيد من التفاصيل أنظر في: John L.Espasito (ed.) , Islam and Development : Religion and -Change (New York: Syracuse Univ. Press, 1980)

وبإلقاء نظرة على أوضاع الدول النامية والتي تندرج تحتها الأنظمة العربية نجد أن هناك اختلال توازن في بناء المؤسسات السياسية وهذا قد يأخذ أحد الأشكال الأتية: ـ

- اختلال توازن وظيفي: بمعنى وجود مؤسسات قوية راسخة مستقرة ذات نوعية معينة من الوظائف، في غياب مؤسسات أخرى مكملة لها أو عدم فاعلية هذه المؤسسات، ومثال ذلك قوة الجهاز البيروقراطي الإداري وحسن تنظيمه وضخامته، في ظل ضعف الأجهزة اللازمة للإشراف على هذا الجهاز وصياغة السياسة اللازمة والواجب عليه تنفيذها.
- اختلال التوازن الإقليمي في الدول التي تأخذ بنظام الأقاليم؛ ويقصد بذلك عدم وجود المؤسسات السياسية في مختلف أنحاء الإقليم الخاضع لسيادة الدولة، ويرجع ذلك إلى أحد عاملين: أولهما إما أن تكون سيادة الدولة على أقاليمها سيادة قانونية وليست سيادة فعلية، وثانيهما: اهتمام النخبة الحاكمة بالعاصمة والمدن الرئيسة مع إهمالهم لبعض المناطق المعينة في الإقليم، مما يترتب علية في النهاية تركز المؤسسات السياسية في مناطق معينة من الدولة، مع خلو المناطق الأخرى منها أو عدم فاعليتها فيها.

٣ـ أدوات مرتبطة بالنخبة السياسية (١) والقيادة السياسية.

تعتبر النخبة السياسية في الدول النامية أداة من أدوات تحقيق التنمية السياسية ويتعلق دور النخبة في عملية التنمية السياسية بالتحرك على محاور ثلاثة:

---

[١] سمات النخبة السياسية في الدول النامية: بالنسبة للأساس الاجتماعي للنخبة السياسية في الدول النامية يلاحظ ارتباطها بشرائح وجماعات مهنية وسلالية وأسرية فالاعتبارات الطائفية والدينية والعرقية، لا تفسر فقط الأساس الاجتماعي للنخبة السياسية، بل أنها تفسر أيضا الاختلافات في وجهات النظر بين أعضاء النخبة السياسية.٢--بالنسبة لعملية تجنيد النخبة السياسية وهي تعنى تقلد الأفراد للمناصب السياسية سواء سعوا إليها بدافع ذاتي أو وجههم أخرون، وعلى هذا يلاحظ ارتفاع درجة تجنيد النخبة لتولى الأدوار السياسية. وتعتمد عملية التجنيد في أحيان كثيرة على الوراثة والانتماءات السلالية والطائفية، ورغم أن الحياة السياسية مفتوحة رسميا للجميع إلا أن العناصر الحاكمة تسمح للبعض فقط ، الذين يمكنهم تعضيد قوتها بدخول الحياة السياسية.٣--بالنسبة للمعايير السلوكية للنخبة الحاكمة في الدول النامية يمكن تحليلها بالنظر إلى العلاقات داخل النخبة بين أعضائها والعلاقة بين النخبة السياسية ككل والنخب الأخرى ، والنخب والجماهير والقضايا التي ترتبط بها النخبة وتدافع عنها، وفى كل هذا يمكن القول بوجه عام بأن عدم التكامل هو السمة الأساسية ، فهناك من جانب فجوة بين النخبة السياسية والجماهير وخاصة عدم توافر رموز مشتركة أو لغة مشتركة للتخاطب بين الطرفين.٤- يمكن التمييز بين النخبة السياسية على المستوى القومي والنخبة السياسية على المستوى المحلى الأولى تهدد في معظمها التجربة التعليمية والخلفية التاريخية والثقافة المميزة ، والثانية تحددها اعتبارات تقليدية غالبا.٥- فيما يتعلق بأساليب النخبة للحفاظ على مواقعها في الدول النامية ، تعتمد أزاء الجماهير على أساليب الإشارة والتعبئة والحشد كما أن فكرة المعارضة غير مقبولة من جانب النخبة بل وتبدو أى معارضة وكأنها تهديد للنظام كلة.

المحور الأول: يتعلق بمتغيرات عملية التنمية السياسية (السلطة-الوحدة القومية-المساواة)، وتصبح التنمية السياسية هنا مرادفا لعملية بناء الدولة القومية. المحور الثاني: ويتعلق ببناء الفاعلية السياسية انطلاقا من مفهوم التعبئة الاجتماعية من جهة وعملية بناء المؤسسات السياسية الفاعلة والملائمة من جهة أخرى. وتصبح التنمية السياسية هنا تشير إلى عملية بناء الديمقراطية.

المحور الثالث: يتعلق بتطوير أداء النظام السياسي، وذلك بمواجهة أزمات التنمية السياسية من خلال زيادة قدرات النظام السياسي وتدعيمها، ومن ثم تشير التنمية السياسية هنا إلى بناء نظام سياسي متقدم. وبالتالي تؤدى النخبة السياسية أو القيادة السياسية، وبصفة خاصة القيادة الكاريزمية دورا هاما في تحقيق التنمية السياسية. (١)

التنمية السياسية وعملية التحديث.

تستلزم معالجة موضوع "التحديث السياسي" ربطه بالسياقات التاريخية التي أفرزته، والمنطلقات الفكرية التي أطرته، والمرجعيات الفلسفية التي بلورته كعملية واعية، دشنت انطلاقتها بعدما حصل لديها التراكم الفكري كما وكيفا، واستعانت بمفاهيم وقع تطورها لمدة من الزمن داخل حقول معرفية تظافرت فيها الجهود من أجل صياغة نموذج مثال Idéal type لهذا التحديث، بالمعنى الذي أعطاه Max Weber .

لم يتفق معظم الكتاب حول معاني التحديث والتطوير والتغيير، اذ ان التركيز هنا حول التحولات الرئيسة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالتحديث Modernization هو أكثر المصطلحات عمومية. إلا أن مفهوم الحداثة قد أرتبط بما هو كائن معاصر في الدول الغربية، لذلك فان العديد من الكتاب يتجنبون (ما هو كائن) في الدول النامية بالاتجاه نحو مصطلح (التطوير) Modernization ، ولكنه هو الآخر اثار خلافات. فقد استخدمه الاقتصاديون اولا في التطوير الاقتصادي المتضمن تحويل موارد الامة المحدودة وقواها الانتاجية بشكل يزيد انتاجها القومي من السلع والخدمات وزيادة نصيب الفرد. ثم استخدم مرادفا للتحديث السياسي.

ويؤكد أساتذة العلوم السياسية من كبار المفكرين والفلاسفة في الغرب ممن اهتموا بدراسة التنمية السياسة في دول العالم الثالث أن أدبيات التطور السياسي تعكس غياب أية نظرية توجيهية محددة

---

١ الشخصية الكاريزمية: هو ذلك الزعيم أو القائد الملهم، الذي يتمتع بصفات وخصائص غير عادية من وجه نظر الجماهير، ويتمتع بقدر كبير من الجاذبية والتأثير في تلك الجماهير، ويمكن أن يؤدى الى الولاء الاعمى له.
للمزيد من التفاصيل أنظر في: محمد أبراهيم فضة، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٣، العدد ٧٤، السنة ٢٠، ص ٥٤:٧٠.

في مجال التنمية السياسية في دول العالم النامي، وهو ما أكدته لجنة العلوم السياسية المقارنة التابعة لمجلة بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكية ولذلك كلفت لجنة عشرات من كبار المفكرين والفلاسفة وأساتذة العلوم السياسية في العام ١٩٦٨م بدراسة واقع التنمية السياسة في الدول النامية واستمر عمل هذه اللجنة حتى العام ١٩٧٤م للتوصل إلى خلاصة نظرية محددة وكان هدفها: «إقامة قاعدة نظرية أكثر جوهرية لدراسة التطور السياسي والتفاوت بين أنظمة الحكم التي تمر بمرحلة التحديث». وقد ضمنت اللجنة الأساتذة «جيمس كولمان» و«جوزيف لابالومبارا» و«لوشيان باي» و«سيدني فيربا» و«ميرون واينر» وآخرين. (١) إلا أن مفهوم التطوير يخشى من أن يؤدى إلى نفس المحاذير –بالإشارة الى الدول الغربية المتقدمة، او تقليد الغرب (التغريب) Westrenization . ويمكن أن نشير إلى إسهامات كل من مونتى بالمر وجاكواربية في تفسير ظاهرة التطور السياسي كذلك إسهامات كل من صموئيل هنتجون وجون كوتسكاى حيث اقر كوتسكاي ان ليس هنالك طريقة – نموذج واحد للتطور السياسي. فالتحديث يجلب تغييرا سياسيا ثوريا يؤدي عادة لصراع بين قادة التحديث مما قد يؤدي للإرهاب، والى قمع قوى المعارضة. لذا فأن نظرية التبعية تقوم فرضيتها الاساسية على التركيز على دور العوامل البيئية – النموذج الغربي في عملية التنمية، فيؤدي الى التخلف وذلك لمحدودية الخيارات. اذ ان ظهور ما يسمى بالمسألة الثنائية، في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال اكثرية من دول العالم الثالث في حالة تبعية وعدم استقلالية، مع بروز هيمنة امبريالية، أي بتقسيم العالم الى شمال متقدم، وجنوب تابع من خلال الاستعمار الكولونيالي المباشـــر، أو تبعية من خلال الاستعمار الجديد-اقتصاديا، مما أدى إلى الانحدار نحو المزيد من التبعية السياسية والمالية والثقافية، ومن ثم السقوط في هاوية التخلف.

وحسب هيدجر في كتابه (سياسة التخلف) فان السياسة في العالم الثالث تقوم على الجماعات والفردية والمناورات، وهناك تتفشى النزاعات الاقليمية والخلافات والعنف مما يؤدى إلى عدم

---

[1] ظل موضوع التنمية السياسية موضع حوارات طويلة واجتهادات متواصلة ومتجددة للتعرف على محاولات تعريف عملية التحديث ومن هذه التعريفات تعريف «دانكوت روستو «الذي يعرف التحديث «بأنه عملية سيطرة متسارعة على الطبيعة من خلال تعاون أوثق بين البشر»، بينما يقول «بنيامين شوارتز: «إن التحديث هو الاستخدام المنظم والمتواصل والهادف للطاقات البشرية في السيطرة العقلانية على بيئة الإنسان المادية والاجتماعية»، وهنالك تعريف آخر أطلقه «روبرت وارد» حيث يؤكد أن التحديث هو «التحرك نحو مجتمع عصري يتميز بقدرته الفائقة على السيطرة أو التأثير على الظروف المادية والاجتماعية في بيئته، ويتميز بنظام للقيم تحدوه نظرة متفائلة أساساً حول الرغبة في هذه القدرة ونتائجها»، وتعريف آخر أورده «دانيل» وهو أن التحديث حالة عقلية تنطوي على توقع التقدم والاتجاه نحو النمو والاستعداد للتكيف مع التغير

استقرار النظام السياسي. (١)يفهم مما سبق ومن خلال تعدد النظريات التي تحاول أن تفسر ظاهرة التطور أو الحداثة ان عملية التطوير معقدة وممكن ان تؤدي الى انهيار سياسي في حال عدم قدرة المؤسسات على تلبية الطلبات الجديدة الناتجة عن توسيع المشاركة السياسية .ولعل المبادرات الغربية والتي طرحت لتحقيق الإصلاح السياسي في المنطقة العربية(٢) في إطار التطور أو التحول الديمقراطي لا تتفق مع المحددات التي تحكم عملية التطور أو التحديث في تلك المجتمعات والتي يمكن أن نشير إلى أنه يوجد العديد من المعوقات تمثل تحديا أمام الدول العربية في إنجاز عملية التحول الديمقراطي ومن أبرزها:

- تحديد مقومات التحول الديمقراطي وفقا لصيغ نابعة من داخل تلك المجتمعات وفقا لما تراه القوى الاجتماعية المختلفة أنه يصلح لإحداث تطور ديمقراطي حقيقي.
- التركيز على المضامين، وليس مجرد الاكتفاء بأشكال التطور ومظاهر التحديث.
- التحدي الثقافي، بمعنى صياغة ثقافة تعتمد على أسس التنمية السياسية كضرورة لتهيئة البنى اللازمة لأحداث عملية التحول الديمقراطي داخل تلك المجتمعات. (٣)

المبحث الثاني: أزمات التنمية والتكامل القومي في السودان.

يعد التكامل بعدا أساسيا من أبعاد التنمية السياسية وقد أمكن تعريف التكامل بأنه عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد الاجتماعي والسياسي وتخطى الولاءات الضيقة، وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية، وايجاد احساس مشترك بالتضامن والهوية

١أكرم سالم، في نظريات الحداثة والتطوير التنموي وحلقة التبعية، الحوار المتمدن -العدد: ٢١٠٨ -٢٠٠٧ / ١١ / ٢٣
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116233#

٢- أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة " مشروع الشرق الأوسط الكبير في ٩ من فبراير ٢٠٠٤ أشارت فية إلى ثلاث محددات رئيسية لتحقيق الإصلاح:-

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح عن طريق إتباع عدد من الخطوات لعل أهمها تبنى مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد وذيدة قدرة المنظمات غير الحكومية.
- تشجيع بناء مجتمع معرفي عن طريق مبادرة التعليم الأساسي وتشمل محو الأمية وترجمة الكتب الأساسية في العلوم المختلفة وإصلاح التعليم.
- توسيع نمو فرص الاقتصادية عن طريق مبادرة تمويل النمو.

للمزيد من التفاصيل أنظر في:
سيد ابو ضيف، مشروع الشرق الأوسط الكبير والترويج للديمقراطية، مصر المعاصرة، السنة ٩٧، العدد ٤٨٣، يوليو ٢٠٠٦

٣ -المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ندوة عن " دور المشاركة المصرية الأوروبية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان"،٢٢-٢-٢٠٠٤
http://www.eohr.org/ar/press/2004/pr040222.htm

الموحدة. (١) وتبرز أهمية التكامل كونه أحد الوظائف الحيوية للنظام السياسي كما أشار عالم الاجتماع الشهير" تالكوت بارسونز" فحين تتأصل أزمة التكامل يكون لها مردود سلبي على عملية إيجاد الروابط القوية والفعالة مما لا يساعد على خلق شعور موحد بالهوية والتضامن الثقافي، كذلك ترتبط أزمة التكامل بفكرة المشاركة السياسية وقد يصل الوضع في حالته القصوى بالدولة إلى الحرب الأهلية ومحاولة الانفصال. وتثار هنا ايضا مشكلة الولاء سواء للجماعات العرقة أو القبلية أو الطائفية. ومن هنا تنبع خطورة مشكلة عدم التكامل من أثارها السلبية التي تتعلق بمفهوم موحد للهوية والأمة وخطورتها أيضا على عملية التنمية الاقتصادية كذلك خطورتها على التنمية السياسية. (٢)

مداخل التكامل.

يرى علماء السياسة العديد من المداخل السياسية لعملية التكامل لعل أهمها:

١ـ المدخل المؤسسي السلوكي.

و يعد اشهر المداخل الثلاثة فالتكامل ما هو إلا عملية خلق شكل قانوني سياسي جديد و هو ما أطلق عليه اسم اتحاد فيدرالي و ذلك بدمج اثنتين أو أكثر من الوحدات القانونية السياسية (٣) إلى إن هذا المنهج انتقد على انه ضيق جدا حيث إن الاتحادات الفيدرالية لا تشتمل على التكامل السياسي فقط في المؤسسات القانونية و الحكومية و لكن أيضا في التركيبات السياسية غير الرسمية مثل الأحزاب و الجماعات السياسية و الصفوة السياسية و في التركيبات الاجتماعية و الاقتصادية التي تشكل هذه التركيبات السياسية (٤)

---

[١]- لمزيد من التفاصيل حول مفهوم التكامل أنظر في:

Myron Winer, Political Integration And Political Development, In Harvy - Kebschull (Ed), Politics In Transitional Societies: The Challenge of Change In Asia, Africa And Latin America (New York: Meredith Corporation, 1968) Pp. 236 - 265.

- إكرام عبد القادر بدر الدين، أزمة التكامل في الدول حديثة الاستقلال مع دراسة للكيان الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،١٩٧٧، ص ٤٠.

- James Colmen and Carl Rosberg ,Political parties and National Integration in Tropical African (Berkeley :university of California press,1961)

-Leonard Binder,National itegration and political Development American political science Review .VOI.IVII.NO3,September 1964.

[٢] محمد حسن عبد المجيد، التنمية والتكامل القومي في السودان (١٩٥٦-١٩٨٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٢.

[٣] .W.H.Riker ,federalism,(Boston and Toronto: little brown company,1964),p.l2

[٤] Michael Stein :federal political system and federal societies, world politics vol 20 , No,4(july 1968) p.721

ويرى كارل دويتش أن التكامل هو حالة تحققها المجتمعات السياسية التي تم استبعاد العنف منها ويشير إلى إن المجتمعات السياسية التي يحدث لها ذلك إنما هي مجتمعات امن والتي يقسمها إلى نوعين: تعددية ومدمجة. (١)

٢ـ مدخل إدارة الصراع

فالتكامل السياسي بناء على هذا المدخل هو عملية إدارة أو احتواء قوى الصراع والتفكك في المجتمع وذلك حتى يمكن للنظام السياسي أن يحيا كوحدة (٢)

٣-مدخل الصراع

إن هذا المدخل يشير إلى أن الصراع ليس مضاداً للتكامل السياسي فالانقسامات السياسية أحيانا تكون قادرة على توليد رغبة حقيقية في الوحدة والتماسك ولهذا فإن الحرب العالمية الثانية يمكن النظر إليها على أنها كانت محفز هام لتحقيق التكامل السياسي الإقليمي في أوروبا (٣)

استراتيجيات التكامل:

يوجد استراتيجيتين للتكامل

١-استراتيجية بوتقة الصهر.

هدف هذه الاستراتيجية صهر الجماعات والسلالات المختلفة في قومية متجانسة بحيث تفقد هذه الجماعات نتيجة لهذه العملية سماتها الذاتية وتنخرط في الجماعات الرئيسة (٤) ولتلك العملية الاستيعابية عدة أنماط هي: -

١-الاستيعاب الثقافي: ويقصد به محاولة التحول من ثقافات المجتمع القديم إلى ثقافات المجتمع الجديد

٢-الاستيعاب العنصري: ويقصد به الزواج المختلط على نطاق واسع بين الجامعات العرقية المختلفة مما يؤدي إلى زوال الخصائص البيولوجية المميزة لكل من هذه الجماعات

---

[١] مبارك كلفنج الهاجري: التكامل الإقليمي في منطقة الخليج العربي، دراسة حالة لمجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، ١٩٩٠، ص ٩:١٣

[٢] Leokuper and M.G smith , pluralism in Africa ,(Berkley 1969), p. 460

٣ عبد المنعم سعيد: دروس التجارب الوحدوية في العالم، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٢٧، سبتمبر ١٩٨٩، ص ٨٩٠

لمزيد من التفاصيل أنظر في: منير شفيق: الماركسية اللينية والثورة المسلحة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٢، ص ٦٢.

[4] Kal Deutsh : Nationalism and social communication,(New York, John Wiley and sons,1953), p.93-94

٣-الاستيعاب المؤسسي: ويقصد به مشاركة الجماعات المختلفة في الأندية والنشاطات والمؤسسات الاجتماعية (١).

٢-استراتيجية الوحدة من خلال التعدد.

جوهر هذه الاستراتيجية احترام الخصائص الذاتية للجماعات المختلفة مع تنمية مشاعر وارتباطات موحدة بين بعضها البعض أي إنها تسعى إلى الحفاظ على الخصائص الثقافية والحضارية للجماعات القومية والسلالية الأخرى بينما يوجد في نفس الوقت إطار اتفاق قومي عام وروابط قومية تشترك فيها الجماعات وهي بذلك عكس استراتيجية بوتقة الصهر (٢) ويمكن النظر إليها من خلال زاويتين: -

أولا: زاوية وظيفية ويقصد بها التجانس السلمي بين الولاءات للأمة وغير ذلك من أنواع الولاءات إذ يسمح للأفراد بالتعبير عن انتمائهم المتعددة فالولاء للأمة يوجد مع الولاء للجماعات المختلفة سواء كانت إقليمية أو دينية أو عرقية أو لغوية فبينما يظهر القادة احترامهم للاختلافات الثقافية فانهم يشجعون الجماعات على اختلافها على تحقيق وحدة تستند إلى الاتفاق على الأهداف المشتركة وليس إلى التماثل أو التشابه فيما بينهم.

ثانيا: الزاوية المؤسسية والتي تعني تكفل الساسة للجماعات المختلفة من عرقية أو دينية أو إقليمية في إطار المنظمات المختلفة كي تحصل على فرصة المشاركة. ويرى أنصار هذه الاستراتيجية أن وجود شبكة قوية من الاتحادات والتنظيمات الخاصة لا تضعف من تماسك المجتمع الديمقراطي بل تؤدي إلى تقويته فهي تؤدي إلى ربط الفرد من خلال جماعة قريبة منه ومألوفة له بالمجتمع الكبير المعقد كما أنها من ناحية أخرى تحمي حرية الفرد من أن تنتهك أو يتصدى عليها من قبل المجتمع (٣)

1 Miton Gordan: Assimilation in American life, the role of race religion and national origins
(New York, oxford university press 1964),p.71

٢ إكرام عبد القادر بدر الدين، أزمة التكامل في الدول الحديثة الاستقلال مع دراسة للكيان الإسرائيلي، مرجع سابق – ص ٨٠

٣ المرجع سابق، ص ٨٢ ـ ٨٤

وعموما أن الدولة لا تلجا لمواجهة مشكلة التكامل باتخاذ أي من هاتين الاستراتيجيتين دون الأخرى بل تمزج بينهما بنسب مختلفة بحيث تكون خلاصة هذا المزج أقرب لأحدهما دون الأخرى (١)

معوقات التكامل القومي في السودان.

السودان كبلد عربي يموج بالكثير من التناقضات التي تحظى بها العديد من الأنظمة العربية هذا بالإضافة إلى كونه أفريقيا يضيف أبعادا أخرى تزيد من عمق الأزمات التي يعانى منها فواقع التعددية في أفريقيا بخصائصه المعقدة قد مثل تحدياً أساسياً في مرحلة ما بعد الاستقلال وذلك في سياق تبنى نموذج الدولة القومية أو ما عبر عنه في فقه التنمية السياسية بأزمة بناء الأمة أو أزمة التكامل القومي، فقد كان من المأمول بعد الاستقلال أن تسعى الدول الإفريقية بما فيها الإسلامية إلى تحقيق التلاحم والتجانس بين كافة الجماعات الإثنية والإقليمية في إطار وحدة إقليمية واحدة وهى الدولة القومية مع إيجاد هوية قومية مشتركة، فيصبح الولاء الأسمى لكافة الأفراد هو للدولة القومية ، وذلك من خلال صهر جميع الولاءات والإنحيازات الأولية في بوتقة الدولة ومؤسساتها المركزية . **وبناء على ما سبق إلى أي مدى يمكن أن يساهم الواقع الإفريقي في السودان في إعاقة التكامل القومي؟**

يمكن الإشارة إلى مظاهر التعددية في السودان كالاتي: -

أولا: تعددية عرقية.

أشارت لجنة الأمم المتحدة في السودان حسب تقرير ٢٠٠٥إلا أن المجموعات العرقية (٢) في السودان تتنوع ما بين الأفريقية التي تشكل ٥٢%، العربية ٣٩%، البجا، ٦%، الأجانب ٢%، والمجموعات الأخرى ١%.وفى تقسيم آخر إلى تلك الجماعات، يوجد حوالى ٥٦ جماعة عرقية منفصلة تنقسم إلى ٥٩٧ مجموعة فرعية أمكن تصنيفها في مجموعتين كبيريتين ، هما الجماعة الشمالية والجماعة الجنوبية-قبل انفصال الجنوب- وقسم كل منها إلى مجموعة فرعية على النحو التالي:

١ مبارك كليفخ ألهاجري: التكامل الإقليمي في منطقة الخليج العربي، ٣.دراسة حالة المجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص ١٩.

٢ الجماعة العرقية هي جماعة يشترك أفرادها في تقاليد ثقافية واجتماعية متميزة استطاعت الجماعة أن تحافظ عليها عبر الاجيال، ويشترك إحساس كل جماعة عرقية بالانتماء الى هوية مشتركة وشعور بالاختلاف عن الأخرين.

المجموعة الشمالية وتضم (العرب- البجا- النوباويين- النوبيون –الدارفوريين – أفريقيون – أفريقيو الغرب)

المجموعة الجنوبية (النيليون – الأزاندى – بارى- مورو-لوتوكو- توبوسا).(١)

ومما لا شك فية أن المشاعر العرقية كانت سببا في استمرار الحرب الأهلية في السودان خاصة بين الشمال والجنوب واستقطاب الأحزاب لبعض الجماعات على أساس عرقي مما كان له انعكاساته على الحياة السياسية السودانية وعرقلة مسألة التحول الديمقراطي في السودان.

وبالتالي يمكن استخلاص الأثار السلبية للعرقية على التكامل كما يلى:-

- أن الجماعة العرقية تسعى للاحتفاظ بخصوصيتها في المواقف المختلفة ولا ترغب في فقد هويتها في إطار مجتمع واحد أكبر.
- أما القضية الأهم ألا وهى ظهور الحركات الانفصالية التي تثار نتيجة للاختلافات ففي صفوف النخبة السياسية ، كما تتيح فرصة الانفصال لبعض الأقاليم نتيجة للظروف الاقتصادية المتعلقة بإعادة توزيع الموارد أو نقص الثروة.

ثانيا: التعددية الدينية.

فالإسلام والمسيحية والمعتقدات المحلية توجد في مختلف أرجاء السودان ووفقا لتقدير بعثة الأمم المتحدة فإن نسبة المسلمون السنيون٧٠% (معظمهم في الشمال) والمعتقدات المحلية ٢٥%، المسيحيون ٥ %معظمهم في الجنوب والخرطوم وفقا لعدد السكان البالغ ٤٨٦و١٨٧و٤٠ (تقديرات يوليو ٢٠٠٥).إلا أن يجب الإشارة إلى أنه يوجد داخل كل جماعة دينية العديد من التنوعات . فبين المسلمين توجد العديد من الطرق الصوفية مثل : القادرية والسمانية ، والختمية وافدريسية ، والأحمدية ، والتيجانية ، والشاذلية ، والبرهامية ، والشامية ، والمهدية غيرها. وبعض هذه الطرق وبخاصة الختمية والمهدية لها إنتشار واسع فى البلاد ، فى حين أن البرهامية والتيجانية توجد فى مناطق محدودة ، ولا يعنى ذلك عزلة تلك الجماعات عن بعضها وإنما يوجد بينها روابط مشتركة ألا وهى الروابط الإسلامية التى تسيطر على كل مظاهر الحياة .

أما المسيحية وعلى الرغم أن لها جذور تاريخية منذ القرن الخامس عشر إلا أنها تعمقت خاصة فى جنوب السودان مع دخول الحملات التبشرية الأوربية ، ومن المهم أن نشير إلى دور تلك الحملات فى إكساب الجنوب وضعا خاصا ، قد ساهم فى تعميق أزمة التكامل القومى بينة وبين

---

[١] إبراهيم نصر الدين ، الإدماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني، نشرة البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٣.

الشمال ،الذى إنعكس بدورة على الحياة السياسية وممارسات القيادات الجنوبية فى مواجهة الشمال، الأمر الذى أفضى فى النهاية إلى الإنفصال التام .(١)

ثالثا :القبلية والتكامل القومى.

يختلف الباحثون حول العدد الإجمالى للقبائل التى تشكل سكان السودان ، وتتراوح التقديرات بين ٥٥٠-٧٠٠ قبيلة ترفع أصولهاإلى ٥٦ مجموعة قبلية ، وتتوزع تلك المجموعات طبقا للتقسيمات العرقية واللغوية إلى قبائل البجة فى الشرق وقبائل غرب السودان ثم مجموعات القبائل فى الجنوب قبل الانفصال ،ومن المهم أن نشير إلى أنه يوجد فى السودان نحو ١١٥ لغة ولهجة تخاطب ، وقد أدى عدم توافر سبل الإتصال وتباين البيئات المحلية ،مع تعدد اللغات والأنساب الثقافية والإجتماعية ، إضافة إلى عدم حدوث أى تنمية إقتصادية أو إتصال بالعالم الخارجى ، إلى ترسيخ النظام القبلى فى السودان بما يوفرة للفرد من حماية إجتماعية وإقتصادية وأمنية وأصبح الفرد مرتبطا برباط لا ينفصل من الولاء لقبيلتة .(٢)

وإذا كان المجتمع السودانى ما زال يعيش فى أطر قبلية فهذا معناة أن هناك إنعكاسا سلبيا على الشعور القومى السودانى، فى إطار الصراعات والنزاعات القبلية خاصة ومن المهم أن نشير إلى وجود إمتدادات قبلية داخل دول الجوار الجغرافى مما يساهم فى عرقلة الحياة السياسية فى السودان .والسعى بالطبع نحو التمية السياسية.

رابعا :التعددية الإقتصادية.

مرجع ذلك تفاوت معدلات التنمية الإقتصادية بين الأقاليم فى السودان وبخاصة بين الشمال الأوسط وبين كافة الأقاليم ، ذلك أن تركز السودانيين العرب فى الشمال الأوسط للبلاد بالإضافة إلى إنتشارهم كتجار فى مختلف أرجاء السودان ، ثم كونهم مسئوليين اداريين قبل الإستقلال وبعدة كان عاملا أسهم فى زيادة قوتهم الإقتصادية والسياسية .هذا بالإضافة إلى تركزهم الجغرافى حول مقر السلطة فى الخرطوم قد مكنهم من السيطرة على كل أجهزة الدولة ،النظام السياسى، والإدارة والقطاع العام والخاص ، وهو الأمر الذى أدى إلى إثارة حفيظة باقى الأقاليم لتخلفها الإقتصادى بل أن المجتمع الإقتصادى فى الجنوب كان أحد الأسباب الدافعة إلى الحرب

---

[١] لمذيد من التفاصيل أنظر فى :
ـعبد القادر إسماعيل ، الأصولية المسيحية وأزمة الهوية فى السودان ، القاهرة ، مطبعة الطوبجى ،٢٠٠٦
عبد القادر إسماعيل ،مشكلة جنوب السودان دور الأحزاب الجنوبية١٩٧٢/٤٧ ،القاهرة ، مكتبة الفتح ،١٩٩٣
[٢] هانى رسلان ،النخبة السياسية فى العالم العربة ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب ، ١٣/١١ نوفمبر ١٩٩٥.ص ص٥٨٥:٥٨٤

الأهلية بين الجنوب والشمال بداية من ١٩٥٨، كذلك إنفجار أزمة دارفور إرتفاع الأصوات المنادية بحق الإقليم فى التنمية وإعادة توزيع الثروة.(١)

إنعكاسات أزمة التكامل القومى على الواقع السودانى.

١ـعدم الإستقرار السياسى.

ظلت تلك العوامل حجر عثرة في طريق التطور السياسي و الاجتماعي في السودان، وأصبحت السمة المميزة للمجتمع السوداني هي الصراع الدائم والمستمر بين القوى السياسية المختلفة، فلقد تعاقب على السودان منذ الاستقلال نظم برلمانية وأخرى ديكتاتورية عسكرية ، مما أفرز ظاهرة عدم الإستقرار السياسى.

إن عدم الاستقرار السياسى (٢) فى مجمله و محصلته النهائية يعنى عجز النظام السياسي عن إحتواء ما يموج بة المجتمع السودانى من أطياف متعددة ،وكلما نجح النظام السياسى فى التغلب على الأزمات التى تواجهه وتمكن من إدارتها بنجاح، كلما أدى ذلك إلى استمرارية النظام وتحقيق الاستقرار السياسى، مما يعنى الاقتراب من المفهوم الديمقراطى للممارسة السياسية. (٣) كذلك خلفت تلك التعددية الانقسامات داخل صفوف القوى السياسية السودانية المختلفة ، سواء الشمالية أو الجنوبية ، وخلفت ورائها قضايا الانتماء والهوية ، تلك القضايا تحكمت فى ترسيخ المعتقدات التى ألقت بظلالها على التوجهات السياسية لتلك القوى المختلفة .

فقد انقسم المسرح السياسى السودانى فى فترة ما قبل الاستقلال إلى نوعين من الأحزاب ، أحزاب اتحادية وأخرى استقلالية . وعلى الرغم من أن تلك الأحزاب وجهت نشاطها وجهودها إلى محاربة الاستعمار وتحرير السودان قبل الاستقلال ، إلا أنها لم تهتم بوضع برامج مدروسة لحل

---

١ إبراهيم نصر الدين ، الإندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى ، مرجع سابق، ص ١٥

٢ لمزيد من التفاصيل فى تعريف عدم الاستقرار السياسى أنظر فى :

- David F-Roth & Frankl - Wilson, the Comparative Study of Politics, (Second Edition, Prentice -Hill, Inc., Engle Wood Cliffs, New Jersey 1980) Pp. 444 - 446.
- D. G Marrison And H. M. Steren Son, Culture of Pluralism Modern And Conflict, An Empirical Analysis of Political Instability In African Science, (Canadian Journal of Political Science Vol. V., March 1974), Pp. 84 - 103.
- Jean Blondel, Party Systems And Pattern of Government in Western Democracies, (Canadian Journal of Political Sciences, Vol. 1, June 1968), Pp. 152 - 203

٣ أنظر فى :

- حامد ربيع ، "نظرية القيم السياسية"، محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢، ص ٩٨ .

مشاكل المجتمع السودانى فى مرحلة ما بعد الاستقلال ، وحصرت كل نشاطها فى الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها ، وأصبح سيناريو تجمع السيدين زعيمى (حزب الأمة - حزب الوطن الاتحادى) أكبر حزبين ذوى إنتماءات طائفية فى السودان ، هو المؤسسة الأساسية فى نظام الحكم ، وأصبحت السمة المميزة للحياة السياسية تعدد الوزارات الائتلافية ، مما أدى إلى عدم الاستقرار الوزارى وفشل الحياة الديمقراطية . (١) فالتحدى الذى يواجه المجتمع السودانى على المستوى الداخلى ، هو محاولة خلق ديمقراطية مستقرة داخل هذا المجتمع المتعدد الثقافات السياسية ، كى يتبلور الإطار القومى له ويكون السودان أولاً وأخيراً .و لعل ما يعانية السودان من أزمات هو أوضح دليل على عدم التنمية السياسية والإجتماعية والإقتصادية ومنها:-

انفصال جنوب السودان.

شغلت مشكلة جنوب السودان حيزاً كبيراً في الشأن السوداني، وتعتبر إحدى إفرازات أزمة التكامل في السودان.وترجع جذورها إلى السياسة التي اختطتها بريطانيا تجاه جنوب السودان،من محاولات لفصل الجنوب عن الشمال، كذلك للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بإقليم الجنوب، والذى إنعكست بدورها على عمل القيادات الجنوبية التي درست وتعلمت في مدارس الإرساليات التبشيرية، وخرجت لتقود الحركة السياسية في مواجهة شمال السودان .

وفى نظرة عابرة يمكن أن نشير إلى محاولات الحل السلمى لمشكلة جنوب السودان والتى إستمرت على مدار أكثر من خمسون عاما بداية من مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٥٥مرورا بإتفاق أديس أبابا ١٩٧٢والذى يمكن أن نقول أنه ساهم فى إرساء فترة من السلام النسبى بين الشمال والجنوب ثم كل من مبادرة كواكادام و الإيجاد إلى أن تم توقيع إتفاق مشاكوس٢٠٠٢فى ظل حكومة الإنقاذ بوساطة أمريكية والإتفاق النهائى للسلام فى ٢٠٠٤م.(٢) إلا أن تدويل الأزمة وإصباغها بالطابع الدينى.على الرغم من التوصل إلى إتفاق شامل للسلام لم يحقق للتكامل القومى فى السودان. الذى كان أحد بدائله:-

البديل الأول : قيام دولة سودانية اتحادية عربية أفريقية : وهذا هو البديل " المفضل، الذي يمكن أن يحقق مفهوم المواطنة المتساوية لكل أبناء السودان علي اختلاف معتقداتهم، وإثنياتهم،

---

[١] انظر : نهاد أحمد مكرم ،أزمة التكامل السياسى وإنعكاساتها على الحياة السياسية السودانية ١٩٥٦/٢٠٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التجارة، بورسعيد ، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٦.

[٢] الاتفاقات التي عقدت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان(الاتفاق الإطاري ماشاكوس ٢٠يوليو ٢٠٠٢ واتفاق الترتيبات الأمنية ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣ واتفاق تقاسم الثروة ٧ يناير٢٠٠٤ ، واتفاق تقاسم السلطة ٢٦مايو٢٠٠٤ وبروتوكول تسوية الصراع في ولايات جنوبي كردفان والنيل الأزرق ٢٦ مايو ٢٠٠٤وبروتوكول تسوية الصراع في منطقة ابيي ٢٦ مايو٢٠٠٤ ، واتفاق الأمن والوقف الدائم لإطلاق النار، وترتيبات الفترة قبل الانتقالية، والانتقالية٢١ ديسمبر٢٠٠٤ والاتفاق الشامل للسلام في٣١ديسمبر ٢٠٠٤.)

وأقاليمهم، ومن شأنه أن يحقق إجماعا وطنيا سودانيا

البديل الثاني : انفصال جنوب السودان: وهذا البديل " السيئ، الذي تحقق بالفعل . إن المتأمل في ديناميات السياسة السودانية وفيما نصت عليه اتفاقات السلام، يمكن أن يدرك دونما عناء أن هذا البديل كان قاب قوسين أو أدنى، وبخاصة عندما أعلنت الحكومة السودانية اعترافها بدولة جنوب السودان، حفاظا علي ماتبقي تحت يدها من الشمال .

البديل الثالث : قيام دولة سودانية ذات هوية أفريقية :وهذا هو البديل يرمى إلى إعادة تشكيل المصالح الاستراتيجية مع دول الجوار الجغرافى ، ويبدو أن هذا هو الخيار الذي تتجه إليه السودان وانصرفت إليه استراتيجية جون جارانج قبل رحيله،كان يجد ترحيبا من دول جوار جنوب السودان، وتأييدا من قبل الإدارة الامريكية، يدلنا علي ذلك :

١ـ إن جون جارانج كثيرا ما أعلن عن هذا البديل تحت مسمي " السودان العلماني الموحد الجديد، وكثيرا ما أعلن عن عدائه للعرب في السودان، ووصفهم " بالجلابة، وأشار إلي أن نسبتهم لاتتجاوز ٣١% من شعب السودان، ثم إنه استطاع أن يمد نفوذه إلي شرق السودان (جنوب النيل الأزرق) وغرب السودان (جبال النوبا)، ولم يحصل في الفترة الانتقالية علي حق السيادة علي الجنوب فقط، وإنما كانت له يد طولي في مناطق أخرى داخل السودان، فإذا ما أضفنا إلي ذلك وجود مابين مليون إلي مليوني جنوبي يعيشون في معسكرات حول الخرطوم معظمهم من الشباب لأدركنا مدي صدق مقولة جارانج في بداية التسعينيات " سأصل إلي الخرطوم علي قرع الطبول مثلما فعل أخي يوري موسيفيني عندما دخل كمبالا علي قرع الطبول

٢- أن دول جوار جنوب السودان (إرتيريا - إثيوبيا - أوغندا ..الخ) سيمكنها أن تقمع أي دعاوي انفصالية فيها من جهة، وستستريح من توجهات نظم الحكم المتعاقبة علي السودان والتي لم تنفك عن الدعوة إلي اعتناق دستورذو طابع إسلامي، أو العمل علي تصدير الأصولية الإسلامية إليها.

٣- أنه يمكن للمخطط الأمريكي/ الصهيوني أن ينتزع السودان كلية من عالمه العربى، ويكون للسودان "الأفريقي في هذه الحالة بحكم ثروته البترولية. أن يقيم مشروعات زراعية ضخمة بحيث يصبح "سلة الغذاء " ليس للعالم العربي، وإنما للعالم الغربي.

على كل حال انتهت فصول الأزمة بين الشمال والجنوب بانفصال جنوب السودان رسميا عن الشمال، وأصبحت دولة جنوب السودان دولة مستقلة فى ٩ يوليو ٢٠١١.بعد إجراء الإستفتاء والذى حصل على ٩٨,٨٣% من الاصوات.

أزمة دارفور.

أدت ممارسات السلطة فى الخرطوم إلى نتائج أثرت على التنمية السياسية في السودان ككل، حيث عنى ذلك تقوية موقع السودان النهري الأوسط، على حساب الأطراف، مما أنتج اختلالا في توزيع السلطة والثروة.

وتأتي سياسة تهميش الأطراف في مقدمة العوامل التي أدت إلى نشوء الأزمة فى دارفور. إن التهميش الذي يعاني منه غرب السودان على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي غياب البنية التحتية والمشاريع التنموية البشرية والزراعية والحيوانية، والنقص الكبير في الخدمات الصحية والتعليمية، وانتشار البطالة في صفوف الشباب، كل ذلك دفع بعضهم إلى التفكير في التمرد على الوضع القائم لتغيره .بالإضافة إلى ذلك، تبين وجود سياسة أخرى انتهجها المركز كان لها أثر فعال على العلاقة بينه وبين الأطراف وهي سياسة نشر العنف اللامركزي المبنية على سياسة الحرب بالوكالة.

وقد مثلت ظاهرة الميليشيات القبلية، أداة من أدوات انتشار العنف اللامركزي ، إذ منحت وضعا قانونيا في ١٩٨٩، من خلال قانون الدفاع الشعبي. فانتشار الميليشيات القبلية في الحرب الأهلية لا يحبط فرص التوصل إلى حل سلمي فحسب، وإنما ينفي دور الحكومة كسلطة وحيدة تملك قوة الإكراه، في إدارة الشئون العامة، إذ تؤدي الميليشيات القبلية إلى استقطاب المجتمع، بشكل أكثر حدة، وبالتالي فقد تزايدت بشكل بارز احتمالات التفكك الوطني في إقليم دارفور الذي تراكمت عليه مظالم التهميش والإقصاء لعهود بعيدة.

انفجرت الأزمة في دارفور منذ ظهور الحركات والتنظيمات المسلحة في عام ٢٠٠٣ مثل (جبهة تحرير السودان، وجناحها العسكري جيش تحرير السودان) الذي يضم مجموعة كبيرة من الضباط السودانيين السابقين في الجيش السوداني. وينادي بحكم ذاتي موسع، مع إعادة تقسيم السلطة والثروة، وإعادة بناء السودان علي أسس جديدة . كما يدعو التنظيم إلي فصل الدين عن الدولة وبناء سودان مدني فيدرالي، يتيح دورا أوسع للفئات المهمشة.(١)وهناك أيضا حركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم،حيث اعتبرت حكومة الخرطوم أن حركة العدل والمساواة تمثل الجناح العسكري لحزب المؤتمر الشعبي الذي انشق عن الحزب الحاكم ، وذلك بالاستناد إلى أن معظم قيادات هذه الحركة أخذوا يمارسون نشاط معارض للحكومة.

---

١ لمزيد من االتفاصيل انظر : زكى البحيرى ، مشكلة دارفور : الجذور التاريخية ،الأبعاد الاجتماعية، التطورات السياسية ، ط١، القاهرة ، عربية للطباع والنشر ، ٢٠٠٦ ، صـ ١٢٤.

تهدف الحركة إلى إنهاء التمييز العنصري في منهج الحكم في السودان، ورفع الظلم الاجتماعي والاقتصادي والاستبداد السياسي وإشاعة الحرية والعدل والمساواة بين الناس كافة، ووقف جميع الحروب وبسط الأمن للمواطنين وتأمين وحدة البلاد، وتسخير إمكانات الدولة وتوجيهها لتحقيق تنمية بشرية واقتصادية متوازنة ومحاربة الفقر وترقية حياة المواطنين جميعا وتأمين الخدمات الأساسية، وإقامة نظام فيدرالي ديمقراطي لحكم البلاد يستجيب لخصائص أهل السودان ويمنع احتكار السلطة أو الثروة بواسطة أفراد أو جماعات أو أقاليم دون أخري، وانتهاج مبدأ التداول السلمي للسلطة، وإحداث إصلاح دستوري جذري وشامل يضمن حقوق الإنسان الأساسية التي أقرتها الأديان والقوانين والمجتمع الدولي، وحق جميع الأقاليم في حكم البلاد. (١)

كما تهدف إلى تقسيم مناصب رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس الشيوخ ورئاسة البرلمان ورئاسة القضاء والمحكمة الدستورية بين أقاليم السودان المختلفة علي ألا يجتمع لأي إقليم من الأقاليم أكثر من وظيفة واحدة من الوظائف المذكورة سلفا في وقت واحد، كذلك تقسيم الحقائب الوزارية وإدارة المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية وكل الوظائف العليا في الدولة بالتساوي بين الأقاليم علي قاعدة الكثافة السكانية والكفاءة وذلك إلي حين اكتمال تكافؤ الفرص التلقائي في الدولة .

وعلى الرغم من محاولات الحل السلمى بدعوة أطراف المعارضة لحوار شامل فى ٢٠١٤ برعاية الإتحاد الافريقى، إلا أن الأمور لم تسفر عن إحراز تقدم سوى تجميع كل أطراف المعارضة من حركات مسلحة وأحزاب فى تكتل واحد لمواجهة الحكومة فى المركز.(٢)وعن المفاوضات فى ٢٠١٦ والتى تمت بوساطة أمريكية فقد كانت تهدف إلى وقف الأعمال العدائية وتمرير الإغاثة للمتضررين ثم الاتفاق على أجندة لحوار أشمل يضم أحزاب المعارضة لمناقشة القضايا القومية، وعلى رأسها أزمة الحكم وإصلاح الاقتصاد. وفى أجواء اتسمت بالانقسامات وضع استفتاء تحديد الوضع الإدارى بأقليم دارفور الحكومة وجماعات المعارضة أمام ما يرتضيه أبناء الإقليم ، الذين صوتوا لصالح تقسييم الإقليم إلى خمس ولايات،و هو ما صوت له بالفعل أغلب الناخبين.فى ظل تعهدات من قبل الحكومة بمواصلة مشاريع الإعمار المنصوص عليها في اتفاق الدوحة التى لم تكتمل بعد.يتبين من ذلك أن التمرد في دارفور هو نتاج وانعكاس مباشر للواقع السياسي العام في البلاد ونشاطات هذا التمرد إنما هي نوع من الرفض لهذا الواقع

---

١ هانى رسلان ، التمرد المسلح في دارفور ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر ، العدد١٥٣ ، يوليو ٢٠٠٣ ، السنة ٣٩ ، صـ صـ ٢٨٦:٢٦٩.

٢ في مارس ٢٠١٤، نددت الأمم المتحدة بالقيود التي فرضت على الطواقم الإنسانية في دارفور وازدياد عدد النازحين الذي بلغ حوالي ٢١٥ ألفا في العام المذكور علما بأن المخيمات تؤوي أصلا نحو مليونين.

الذي لا يلبي الطموحات أو يحقق المصالح .(١)لقد ساهمت هذه الحركات مساهمة فعالة في تأجيج الصراع. وعلى الرغم من وجود حالة من الاستقطاب الحزبي المبني على القبلية، إلا أن هذه الحركات ، نشأت لأسباب منعددة منها السياسية و العرقية أو اختلافات في الهوية، وأنها تشترك في أهدافها لتنمية الإقليم والتصدي للتهميش الذي يعاني منه من قبل المركز، وتقاسم الثروة والسلطة، ورفع المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بذلك تعد دارفور من الأزمات المعوقة للتنمية السياسية فى السودان.ويمكن القول أن توقيع اتفاق مبدئى للسلام فى ٢٤ من يناير ٢٠٢٠م بين الحكومة السودانية الجديدة وتحالف حركات التمرد يعد خطوة هامة وأساسية للوصول إلى الحل النهائى.(٢)

الخاتمة.

-إذا كانت التعددية بأشكالها وأنماطها المجتمعية أمرا طبيعيا داخل المجتمعات على اختلافاتها ، فإن عدم ملائمة الصيغ السياسية المطروحة للتعامل معها هى التى تدفع بعوامل الفرقة والصراع الكامنة ،وتصبح أى محاوله لتحقيق التكامل والإندماج فى المجتمع بعيدة المنال،كحال الأزمة فى السودان.

-لا شك أن أحترام حقوق الإنسان وتوسيع دائرة المشاركة السياسية بما يستأصل المجتمعات السياسية الإحتكارية، فضلا عن تحقيق العدالة والمساواة فى التوزيع بين مختلف عناصر و أقاليم المجتمع مع التأكيد على عوامل تماسك الجسد الإجتماعى ، يمثل ذلك كلة مقدمة ضرورية لتحقيق نموذج الوحدة من خلال التعدد والتنوع بمرجعيتة التاريخية فى الواقع المعاصر.

- ما سبق يرتبط إلى حد بعيد بقدرات النظم السياسية القدرة الاستخراجية :Extractive Capabilityب-القدرة التنظيمية Regulative Capability ج-القدرة التوزيعية Distributive Capaility: د-القدرة الاستجابيةResponsive Capability ح- القدرة الرمزية Symbolic CapaBILbility.بما يعنى تنمية القدرات على معالجة المشاكل مثل الانقسامات والتوترات التي تحدث في المجتمع ،كذلك تنمية القدرات التنظيمية والعدالة التوزيعية وأيضا الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع، أي قدرة النظام

[١] لمزيد من التفاصيل انظر موقع يورو نيوز، ٢-٩-٢٠٢٠م.
https://arabic.euronews.com/2020/08/31/learn-about-the-main-conflict-points-in-the-darfur-region

[٢] بدأت محادثات السلام في جنوب السودان في أكتوبر ٢٠٢٠ م،بهدف وضع حد للنزاعات في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ، وأكد عضو في مجلس السيادة في السودان الذي تم تشكيله في أغسطس ٢٠١٩ للإشراف على الانتقال السياسي، أن عمر البشير سيسلم للمحكمة الجنائية الدولية.

السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وفقاً إلى القانون، واتخاذ القرارات الإلزامية التي تتعلق بتعبئة وتجميع الموارد البشرية والمادية وتوزيع القيم وفقاً لمبدأ المساواة ومقتضيات العدالة .

التوصيات.

أن انتشار القيم الديموقراطية ومفاهيمها مثال المواطنة والمساواة والتعددية وقيمة الفرد وحريته في المجتمع وحقوق الإنسان وحريات الفكر والتفكير وما شابه ذلك، يعد من الأمور الداعمة لفكر التنمية السياسة داخل كل المجتمعات .ويكون السؤال الأهم هو: ماهى الطرق والأساليب والوسائل والقوى القادرة على زرع هذه القيم وتنميتها؟

-إن نموذج التكامل القومى فى المجتمعات العربية ذات التعددية يعتمد على بناء قواعد الحركة السياسية فليس هناك ما يمنع من إقتراح الصيغ السياسية المناسبة والتى تتجانس وخصائص تلك المجتمعات المعاصرة ومن أبرز هذه الصيغ :-

أولا:النظم الفيدرالية وإحترام حقوق الأقليات ،فقد أضحت النظم الفيدرالية ضمن الحلول الملحة لضمان الديمقراطية وتحقيق التنمية .

ثانيا تدعيم مؤسسات المجتمع المدنى والتى تضم كافة التنظيمات النقابية والإتحادات والجمعيات غير الحكومية والتى تنشأ لخدمة مصالح ومبادىء أعضائها المشتركة ، وتلك المؤسسات و الهيئات تختلف عن المؤسسات القبلية والأرثية التى ينتمى إليها الفرد بحكم المنشأ .(١)ومما لا شك فية أن إنتشار ثقافة المجتمع المدنى يمثل ضمانا لمواجهة أساليب التحكم والاستبداد ، إلى جانب سعيها لنشر ثقافة الديمقراطية فى المجتمع ومساعدة أعضائها على تنمية مهاراتهم فى ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية بإعتبارهم مواطنين.

ثالثا تبنى إستراتيجية للإصلاح السياسى الشامل بعيدة المدى تتسق مع أنماط والظروف الداخلية فى تلك المجتمعات. ولعل إنضمام السودان إلى ألية مراجعة النظراء الأفريقية (نيباد) يعد من الخطوة الفاعلة التى كان يجب أن يتبناها النظام فى إتجاه الاصلاحات السياسية المتمثلة في الحكم الديمقراطي والشفافية .(٢)

---

[1] Peter M.Lewis, Political Transition and the Dilemma of civil society African Journal of International Affairs,vol.46,No.1, Summer 1992.pp50.

٢ تعد المبادئ الأساسية ورسالة النيباد التى تبناها مهندسو المبادرة منذ إطلاقها فى عام ٢٠٠٠ عندما قرر الأفارقة الأخذ بزمام مصيرهم وسلوك طريق التنمية :

- المسئولية الأفريقية عن تنمية القارة
- تطوير وتنمية الديمقراطية .

قائمة المراجع.

أولا: المراجع العربية.

١ـ أحمد محمد وهبان،التخلف السياسى وغايات التنمية السياسية :رؤية جديدة للواقع السياسى فى العالم الثالث،الاسكندرية،أليكس لتكنولوجيا المعلومات ، ٢٠٠٥م.

٢-بيرتراند بادي ، ترجمة محمد نوري المهدوي، التنمية السياسية ، تالة للطباعة والنشر، ٢٠٠١.

٣-حامد ربيع ، "نظرية القيم السياسية"، محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢.

٤ـ ريتشارد هيجوت ، ترجمة حمدى عبد الرحمن و محمد عبد الحميد ،المركز العلمي للدراسات السياسية ، ٢٠٠١.

٥- زكى البحيرى ، مشكلة دارفور : الجذور التاريخية ،الأبعاد الاجتماعية، التطورات السياسية ، ط١، القاهرة ، عربية للطباع والنشر ، ٢٠٠٦ .

٦-سلطان أبو على ،الديمقراطية والتنمية فى مصر، مصر ، دار العين ، ط١ ،٢٠٠٧.

٧-سيد أبو ضيف أحمد ،ثقافة المشاركة دراسة فى التنمية السياسية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧ .

٨-عبد القادر إسماعيل ، الأصولية المسيحية وأزمة الهوية فى السودان ، القاهرة ، مطبعة الطوبجى ،٢٠٠٦.

٩-عبد القادر إسماعيل ،مشكلة جنوب السودان دور الأحزاب الجنوبية١٩٧٢/٤٧ ،القاهرة ، مكتبة الفتح ،.١٩٩٣

١٠-على الدين هلال ونفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٠.

- حقوق الانسان.
- الحكم الرشيد.
- القيادة المسئولة .
- التنمية الذاتية الاعتماد لتقليل الاعتماد على المساعدات.
- بناء القدرة فى المؤسسات الأفريقية
- تنمية التجارة البينية الأفريقية والاستثمار.
- تشجيع التكامل الاقتصادى الاقليمى .
- إعطاء فرصة لتقدم المرأة .
- تقوية صوت أفريقيا فى المنتديات الدولية.
- تشكيل الشراكة مع المجتمع المدنى الأفريقى ، والقطاع الخاص والدول الأفريقية الأخرى والمجتمع الدولى

١١-كمال المنوفى ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية (بيروت : دار بن خلدون ١٩٨٠).

١٢-منير شفيق : الماركسية اللينية و الثورة المسلحة ، دار الطليعة ،بيروت، ١٩٧٢ .

الرسائل العلمية.

١-إكرام عبد القادر بدر الدين ،أزمة التكامل فى الدول حديثة الإستقلال مع دراسة للكيان الإسرائيلى، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،١٩٧٧.

٢- مبارك كلفنج الهاجري : التكامل الإقليمي في منطقة الخليج العربي ، دراسة حالة لمجلس التعاون الخليجي ،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ببورسعيد ، جامعة قناة السويس ، ١٩٩٠ .

٣-محمد حسن عبد المجيد ، التنمية والتكامل القومى فى السودان (١٩٥٦-١٩٨٠)،رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٢.

٤-نهاد أحمد مكرم ،أزمة التكامل السياسيى وإنعكاساتها على الحياة السياسية السودانية ١٩٥٦/٢٠٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التجارة، بورسعيد ، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٦.

الدوريات.

١-إبراهيم نصر الدين ، الإندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى، نشرة البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٣.

٢-جلال عبد الله معوض ، أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى فى على الدين هلال وأخرون ، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى ، سلسلة المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣.

٣-سيد ابو ضيف ، مشروع الشرق الأوسط الكبير والترويج للديقراطية ،مصر المعاصرة ، السنة ٩٧، العدد ٤٨٣، يوليو ٢٠٠٦

٤- عبد المنعم سعيد : دروس التجارب الوحدوية في العالم ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد ١٢٧ ، سبتمبر ١٩٨٩ .

٥-كمال المنوفى ،الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى،بيروت ، المستقبل العربى ، السنة ٨ العدد ٨٠ ، أكتوبر ١٩٨٥.

٦-محمد أبراهيم فضة ، أثر عامل الشخصية فى صنع السياسة الخارجية ،، مجلة السياسة الدولية ،أكتوبر ١٩٨٣ ،العدد ٧٤ ، السنة ٢٠ .

٧- هانى رسلان ، التمرد المسلح في دارفور ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر ، العدد١٥٣ ، السنة ٣٩ يوليو ٢٠٠٣.

ندوات ومؤتمرات.

هانى رسلان ،النخبة السياسية فى العالم العربة ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب ، ١٣/١١ نوفمبر ١٩٩٥.

ثانيا:المراجع الأجنبية.

1-A.Almond, Gabriel and Verba, Sidney,The civic culture:political Attitudes and Democracy in Five Nations(Princeton, NJ:Princeton university press,1963),p.p 56:94

2-Binder ,Leonard,National integration and political Development American political science Review .VOI.IVII.NO3,September 1964

3-Blondel ,Jean , Party Systems And Pattern of Government in Western Democracies, (Canadian Journal of Political Sciences, Vol. 1, June 1968), Pp. 152 – 203

4- Colmen ,James and Rosberg, Carl ,Political parties and National - Integration in Tropical African (Berkeley :university of California press,1961)

5-Deutsh ,Kal : Nationalism and social communication,(New York, John Wiley and sons,1953), p.93-94.

6-D. G Marrison And H. M. Steren Son, Culture of Pluralism Modern And Conflict, An Empirical Analysis of Political Instability In African Science, (Canadian Journal of Political Science Vol. V., March 1974), Pp. 84 - 103.

7-F-Roth ,David & Wilson, Frankl, The Comparative Study of Politics, (Second Edition, Prentice -Hill, Inc., Engle Wood Cliffs, New Jersey 1980) Pp. 444 - 446.

Pye ,Lucian, Aspects of political little Brown and company ,1966) p.15. development (Boston

8-Gordan, Miton: Assimilation in American life, the role of race religion and national origins (New York, oxford university press 1964),p.71

9-Leokuper and M.G smith , pluralism in Africa ,(Berkley 1969), p. 460

10-L.Espasito, John (ed.) , Islam and Development : Religion and Change (New York: Syracuse Univ. Press, 1980).

11-M.Lewis, Peter, Political Transition And the Dilemma of civil society African Journal of International Affairs,vol.46,No.1, Summer 1992.pp50.

12-Peter H.Merkel, Modern comparative politics, Modern politics series (New York: Holt,Rinehart and Winston,1970,p.p 150:154.

13-Riker, W.H. ,federalism,(Boston and Toronto: little brown company,1964),p.l2 14-Stein ,Michael :federal political system and federal societies, world politics vol 20 , No,4(july 1968) p.721

15-Winer ,Myron, Political Integration And Political Development, In - Harvey Kebschull (Ed), Politics In Transitional Societies: The Challenge of Change In Asia, Africa And Latin America (New York: Meredith Corporation, 1968) Pp. 236 - 265.

ثالثا: شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).

١ـ التنمية السياسية والديمقراطية،٢٠ـ١٠ـ٢٠١٩

https://www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=572763

٢ـ موسوعة الشباب السياسية ،المشاركة بين الثقافة والتنشئة

www.ndp.org.eg/downloads/politics/2.doc

٣ـ أكرم سالم ،فى نظريات الحداثة والتطوير التنموى وحلقة التبعية،الحوار المتمدن ـ العدد: ٢١٠٨ ـ ٢٠٠٧ / ١١ / ٢٣

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=116233#

٤ـ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ندوة عن " دور المشاركة المصرية الأوروبية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان"،٢٢ـ٢ـ٢٠٠٤

http://www.eohr.org/ar/press/2004/pr040222.htm

٥ـ تعرف على أبرز محطات النزاع فى دارفور ،موقع يورو نيوز،٢ـ٩ـ٢٠٢٠.

https://arabic.euronews.com/2020/08/31/learn-about-the-main-conflict-points-in-the-darfur-region